مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

اختراق وانكشاف
فرض بنوك المراسلة الأجنبية على مبيعات الدولار العراقي وتبعاته على أنشطة الأعمال

د. يحيى حمود حسن

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

اختراق وانكشاف
فرض بنوك المراسلة الأجنبية على مبيعات الدولار العراقي وتبعاته على أنشطة الأعمال.

د. يحيى حمود حسن *

إحدى صور الاندماج النقدي العالمي اليوم، هو استخدام نظام خدمات بنوك المراسلة الأجنبية «Correspondent Banks*» والتي تمثل وسيطاً مالياً يقوم بالعمليات النقدية بديلاً عن المصارف المحلية في عمليات التحويلات للعمليات الاقتصادية الخاصة. وبالرغم من أن هناك مزايا ترتبط باستخدام بنوك المراسلة، والتي تتمثل بكونها محطة للتسويات النقدية العالمية، إلا أن هناك عدداً من المحاذير التي يتم تسليط الضوء عليها في هذا الجانب، ففي كثير من الأحيان، ومن التجارب العالمية التي طُبقت نتيجة لاستخدام بنوك المراسلة الأجنبية، فإن هذه البنوك (بنوك المراسلة) تضع البنوك المحلية الضامنة (المصارف العراقية كمثال) بين المطرقة والسندان في موضوع سداد المتطلبات المحلية، فغالباً ما تعرقل بنوك المراسلة الجهود للمصارف المحلية (المصارف الضامنة) في عملية الاندماج بمتطلبات التحويلات المالية العالمية، مما يجعل المصارف المحلية مقيدة بالشروط التي تفرضها البنوك المراسلة. إلى جانب ذلك، غالباً ما تتعارض القواعد المنظمة للبنوك المحلية الضامنة مع المتطلبات والشروط واللوائح التي تتبعها البنوك المراسلة، مما يضيف أعباءً جديدة على التداول المالي، وهذا العبء ممكن أن يتحول إلى تأخير في العمليات التجارية والعمليات الاقتصادية الأخرى الأعم التي ترتبط بها.

1- *يمثل البنك المراسل (Correspondent Bank) مؤسسة مالية تقدم خدمات نيابةً عن مؤسسة مالية أخرى لتلبية المطالب المرتبطة بالعمليات الدولية لعملاء ويوفر البنك المراسل الخدمات المصرفية من خلال بنك هو (البنك المراسل) لبنك آخر هو (البنك الضامن). ويتم الاتجاه الى بنوك المراسلة بأجراء العمليات البديلة عن المصارف الوطنية في حال غياب الوجود الدولي والوصول المباشر إلى أنظمة الدفع عبر الحدود. أي بمعنى تقوم ترتيبات البنك المراسل بمنح حساب إيداع أو أي حساب خصوم وخدمات ذات الصلة ببنك آخر هو (المراسل الضامن) وبفروعه. ويتم تداول المعلومات بين البنوك من أجل تسوية المعاملات عن طريق حسابات الإيداع والسحب. وتتصرف معظم البنوك الدولية كبيرة الحجم عادةً كأنها بنوك مراسلة لآلاف الحسابات عبر العالم تحصل البنوك الضامنة على عدد كبير من الخدمات بما في ذلك إدارة الأموال النقدية والحسابات المولدة للفائدة بعملات متعددة والتحويلات البرقية الدولية للأموال وتسوية الشيكات وحساب الدفع لحامله وخدمات الصرف الأجنبي. ومن بين الاسباب التي تقود الى استخدام البنك المراسل هو محدودية الوصول الى الاسواق المالية الاجنبية، وعدم القدرة على خدمة حساب العملاء. المصدر: البنك المراسل، بدون تاريخ ، تاريخ الدخول 17 أيار/مايو 2024 الساعة 11:15 صباحاً .https//:www.meemapps.com/term/correspondent-bank

*جامعة البصرة

لذلك، يُنظر إلى بنوك المراسلة على أنها مثبطة للنمو في قطاعات معينة، وبالإمكان أن تعمل تلك البنوك على تحجيم التنويع في الشركاء التجاريين والتنمويين، لأغراض متعددة، قد تدخل فيها الجوانب السياسية أو المواقف الأخرى ذات الصلة. وقد لوحظ، ومن التجارب العالمية[1]، أن بنوك المراسلة غالباً ما تكون هدفاً لغاسلي الأموال والجهات التي تطمح في تبييض أموالها في الأنظمة المصرفية العالمية. ولذلك، وجد أن هناك في بعض الأحيان أن المافيات وغاسلي الأموال يكونون أقدر على شرعنة أموالهم من خلال الدخول عبر نظام بنوك المراسلة.

وفي حقيقة الأمر، فإن العراق سيكون عليه حماية المصارف العراقية من التعاملات التي تجري مع بنوك المراسلة من خلال حماية الأموال العراقية والمستثمرين المحليين والمصرفيين من كشف بياناتهم على الأطراف المتعددة بصورة غير رسمية وقانونية، وهذا الأمر غالباً ما يتعرض إليه المواطنون حتى الأمريكيون، والذي وجد أن كثير من الأفراد النشيطين في استخدام بنوك المراسلة عادةً ما يتعرضون إلى الابتزاز بفعل كشف بياناتهم وعدم ضمان وجود العناية الواجبة (Due Diligence) في حماية الأفراد والمؤسسات التي تتعامل مع هذا النوع من البنوك.[2]

وبالنسبة إلى حساسية الأوضاع في العراق والمنطقة، فإن الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص العراقي النامي ستكون مكشوفة إلى الأطراف الأخرى المتعددة، مما يسهل تتبع الحركات المالية، والأطراف المتعاقدة، ونوعية الأنشطة التجارية، وبالنتيجة فإن التعرف على الحركة الاقتصادية للقطاع الخاص قد يعطي الفرصة للمنافسين من الدخول على نفس الخط، وبالنتيجة الحاق أضرار على القطاع الخاص المحلي وعلى المستثمرين، بل وحتى المستهلك المحلي في العراق من المواطنين. ولذلك، تشير بعض الوقائع التجريبية إلى أن بنوك المراسلة أصبحت في بعض الأحيان أدوات في عرقلة الحركات التجارية والأنشطة الاقتصادية في السوق العالمية بفعل الضوابط والنظم التي تضعها، والتي قد تكبح من فرص النمو للأطراف الوطنية ورواد الأعمال من تحقيق مكاسب الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتنويع الأنشطة الاقتصادية المحلية.

1 Divid Aldous, Foreign Correspondent Banking - Regulators Encourage U.S. Banks to Keep Doing It, But Their Regulations Have Been Discouraging, 2017. Accessed in 18 may 2024 5:00. https://www.vorys.com/publication-Foreign-Correspondent-Banking-Regulators-Encourage-U-S-Banks-to-Keep-Doing-It-But-Their-Regulations-Have-Been-Discouraging

2 Ibid,

وللعلم، فإن العراق استمر ولسنوات يعتمد على منصة بيع العُملة بشكل مباشر للبنوك والشركات المحلية (والذي كان يُعرف سابقاً بمزاد العملة لبيع الدولار)، كواحدة من آليات الحفاظ على قيمة الدينار العراقي، ومحاربة عمليات المضاربة في السوق الموازي. لقد تم إنشاء نافذة العملة الأجنبية (المزاد) منذ تشرين الأول (أكتوبر) من العام ٢٠٠٣، بسبب ظروف العراق الريعية والتدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إلى البلاد التي تنشأ من خلالها الاحتياطيات من النقد الأجنبي المتأتية من عائدات الصادرات النفطية، وذلك لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص، وقد أضافت نافذة بيع العملة دوراً مهماً إلى سياسة البنك المركزي العراقي النقدية، وهي السيطرة على مناسيب السيولة المحلية، وتسمى عملية السوق المفتوحة، والتي تتطلب مبادلة الدينار بالدولار لأغراض التحويل الخارجي المرتبط بتمويل التجارة الخاصة، إضافة إلى تحقيق هدف السيطرة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي في آن واحد.[3]

أدى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي نتيجة للعقوبات الأمريكية على المصارف العراقية المساهمة في نافذة العملة وعدم اعتمادها على شروط النافذة واتهامها بالمساهمة بتهريب الدولار إلى الخارج، الى إجراء إصلاح مصرفي ومالي مشترك ما بين الجانب العراقي والأمريكي، وبحسب البيان المشترك للمباحثات العراقية الأمريكية برئاسة محمد شياع السوداني والرئيس جو بايدن، والذي أكد على ربط العراق بالاقتصاد الدولي وزيادة التجارة مع حماية الشعب العراقي من الآثار الضارة للفساد وغسل الأموال، بقيام البنوك في العراق بتوسيع (علاقات المراسلة) مع المؤسسات المالية الدولية لتمكين تمويل التجارة. إذ إن غالبية عمليات تمويل التجارة تتم الآن من خلال هذه القنوات.

وأهم خطوات الإصلاح هي دعم البنك المركزي العراقي في إنهاء منصّة المزادات الإلكترونية للتحويلات المالية الدولية خلال عام 2024، من خلال التعامل المباشر بين البنوك المرخصة في العراق والبنوك العالمية المراسلة المعتمدة (بنوك المراسلة)؛ لتحقيق هذا التحول الذي سيربط العراقيين والشركات العراقية بالمنظومة الاقتصادية الدولية. أي بمعنى إنهاء المنصة الإلكترونية الخاصة بالبنك المركزي العراقي لبيع الدولار بالسعر الرسمي يعني الإلغاء النهائي لنافذة العملة الأجنبية التي أنشئت منذ عام 2003. باعتبار أن ليس من وظائف البنوك المركزية في العالم القيام بعمليات تمويل التجارة الخارجية في بلدانها، فالبنوك المركزية هي بنوك تعمل على الاستقرار النقدي كونها بنوك إصدار العملة

3 البنك المركزي العراقي: تحولات مهمّة في آليات التحويل الخارجي، موقع البنك المركزي، 24 أيلول/سبتمبر 2023. تاريخ الدخول 17 أيار/مايو 2024 الساعة 1:00 ظهراً
https//:cbi.iq/news/view 2424

الوطنية، فضلاً عن وظيفة الرقابة على النشاط المصرفي وضمان سلامته واستقراره. وتخضع البنوك الضامنة (في هذه الحالة البنوك العراقية) لقواعد الامتثال الدولي عبر الدور الذي تؤديه تلك المصارف الدولية ذات التصنيف الائتماني العالي.[4]

نشط عمل البنوك المراسلة بشكل كبير بعد أن أعلن السيد علي محسن العلاق محافظ البنك المركزي العراقي، مضي البنك في الاستغناء عن التحويلات الخارجية، وفي هذه الحالة تعتمد المصارف المحلية على بنوك المراسلة في عمليات التحويل الخارجي، ويهدف هذا الإجراء إلى فتح قنوات تواصل مباشرة للبنوك العراقية مع نظيرتها الأجنبية في المراسلات والتبادل التجاري. وأن تتم التسوية بعملات متعددة من بينها اليورو والدرهم الإماراتي والليرة التركية والروبية الهندية. ويقدر أن الحوالات التي جرت عن طريق بنوك المراسلة بلغت 60% من إجمالي الحوالات (خارج المنصة الإلكترونية الخاصة بالبنك المركزي)، فيما وصلت نسبة تنفيذ الحوالات المحقّقة إلى أكثر من 95% وجاء ذلك بعد اتفاق بين البنك المركزي العراقي والبنك الفيدرالي الأمريكي، حيث لا تمارس البنوك المركزية أعمالاً تنفيذية، ويتركز دورها في الإشراف والرقابة.[5]

موضوع الاتفاق مع الجانب الأمريكي لا يعني أن مزاد العملة سينتهي إنما سيعود للعمل وفقاً للآلية القديمة في تعزيز الأرصدة، الا أن المصارف العراقية التي سيحق لها التحويل الخارجي لا بد من ارتباطها ببنوك مراسلة أجنبية مختارة رصينة وفقاً لمعايير الفدرالي الأمريكي. فالآلية تكون بتحويل البنك العراقي إلى البنك المراسل، ويتم تعزيز رصيده من قبل البنك المركزي، ويمكن لهذه العملية أن تحقق الاستقرار المالي للبلد حيث إن الاستيراد يكون عبر بنوك المراسلة، والتي تقوم بتحويل المبالغ المالية، وهذه العملية تحتاج إلى متابعة ووقت ومعرفة مصير الأموال.

4 بعد 21 عاماً من مزاد العملة، العراق يقترب من غلق النافذة وسط تطمينات وتحذيرات، 16 نيسان/أبريل 2024، تاريخ الدخول 17 أيار/مايو 2024، الساعة 2:20 مساءً
https//:alforatnews.iq/news%/D8%A8%D8%B9%D8%AF-21-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8B%-D9%85%D9%86-

5 المصدر السابق، المكان نفسه.

إن إلغاء نافذة بيع العملة والاعتماد على بنك المراسلة خطوة يجب أن يسبقها رفع تصنيف البنوك العراقية، وهذا ما يؤهلها بالتعامل مع البنوك الدولية، كذلك عندما تُقدّم خدمات المصارف المراسلة إلى مؤسسة أخرى، يتعرض المراسل لعدد من المخاطر بما أن الخدمات تتضمن تدفق الأموال من مؤسسة مالية أخرى إلى حسابات المراسل، وتنتج المراسلة المصرفية عبر الحدود مخاطر مثل: مخاطر مخالفة المتطلبات الرقابية ومخاطر الشفافية، وتتمثل أهم المخاطر بالآتي:

1-تمثل نافذة بيع العملة سوقاً للصرف الأجنبي، فيما يتعلق بالتعامل بالنقد الأجنبي، والتي من خلالها تتمكن السلطة النقدية من التدخل والتأثير في سعر الصرف المتضخم وعرض النقد فهي أداة السياسة النقدية الفعالة للتحكم والسيطرة على الكتلة النقدية، فهي قناة انتقال إلى السياسة النقدية للتأثير في سعر الصرف بشكل مباشر لانخفاض فاعلية الأدوات التقليدية الأخرى بحكم ريعية الاقتصاد العراقي، إذا من خلالها يتم تزويد البنك المركزي العراقي بالنقد الاجنبي؛ ومن ثم إعادة ضخه في الاقتصاد العراقي، ويعد الدولار الأمريكي العملة الرئيسة والوحيدة التي يتم تداولها في السوق، وذلك لأن جميع الصادرات النفطية تتم مبادلتها بالدولار الأمريكي..

2-بوصف نافذة بيع العملة سوقاً للصرف الاجنبي، فيمكن النظر إلى النافذة من زاويتين الزاوية الأولى هي (العرض) الذي يمثل ما يتاح لها من المعروض من النقد الأجنبي من قبل وزارة المالية إذ يعد شراء النقد الأجنبي من وزارة المالية (عرضاً) والبيع الذي يتم إلى المصارف يعد (طلباً) والهدف من استحداث النافذة هو لا يجاد التوازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية وإجراء التعقيم النقدي.

3- إن مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية ارتبطت ارتباطاً كبيراً بحصيلة الدولة من صادراتها النفطية التي مثلت جانب العرض والطلب للعملة الاجنبية، وأصبحت الحكومة هي المصدر الأهم أو الوحيد للعملة الأجنبية؛ مما جعل البنك المركزي العراقي هو الطرف الوحيد الذي يحصل على موارد العملة الاجنبية؛ ومن ثم التحكم في عرضها وتحديد سعر الصرف وفقاً لأهداف السياسة النقدية التي ترغب الحكومة في انتهاجها لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

وحتى تحقق البنوك المراسلة أهدافها وتقليل من المخاطر مثل (غسل الأموال، والتمويل الإرهاب، وتهريب العملة، الأمن النقدي، والأمن الاقتصادي). يجب:

1- إخضاع عملاء جميع البنوك المراسلة لتدابير الرقابة ومعرفة طبيعة عمل المصارف ومدى الالتزام بالمعايير المتعارف عليها دولياً، وبخاصة مبادئ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2- يتعين على البنوك المراسلة أن تقيم الخطر المتعلق بطبيعة الخدمات المتاحة والأغراض من تلك الخدمات المتاحة للبنك الضامن. على سبيل المثال، ينبغي مراعاة وجود خطر منخفض نتيجة لخدمات الصرف الأجنبي المقدمة للبنك الضامن في تجارة العقارات، وتداول الأوراق المالية في عمليات الصرف أو الدفع داخل مجموعة الضامن وفي نفس الاختصاص.

3- فهم كيفية تقديم المؤسسة الضامنة لخدماتها من خلال علاقة البنك المراسل بعملائه وتقييم طبيعة ودرجة الخطر الناشئ عن الترتيبات.

4- خصائص البنك الضامن والنشاطات التجارية الأساسية التي يقوم بها في الأسواق ونوع العملاء في مجالات اختصاص أساسية. ومعرفة إدارة البنك الضامن وملكيته بما في ذلك المستفيد الحقيقي والاطلاع على وجود مخاطر محددة على تمويل الإرهاب.

5- البيئة التي يعمل فيها البنك الضامن، لا سيما نطاق الاختصاص الذي يقع فيه البنك الضامن والشركة الأم في حال كان الضامن فرعاً) خدمات البنك المراسل المتكاملة لجوء عدد من البنوك الضامنة من خلال علاقتها بالبنك المراسل المباشرة إلى توظيف العلاقة بالبنك من الإجراء والوصول إلى سائر الخدمات المالية).

المصادر:

1– البنك المراسل، بدون تاريخ، تاريخ الدخول 17 أيار/مايو 2024 الساعة 11:15 صباحاً
https://www.meemapps.com/term/correspondent-bank

2- البنك المركزي العراقي: تحولات مهمة في آليات التحويل الخارجي، موقع البنك المركزي، 24 أيلول/سبتمبر 2023. تاريخ الدخول 17 أيار/مايو 2024 الساعة 1:00 ظهراً

https://cbi.iq/news/view/2424

3ـ بعد 21 عاماً من مزاد الدولار. العراق يقترب من غلق النافذة وسط تطمينات وتحذيرات، 16 نيسان/أبريل 2024، تاريخ الدخول 17 أيار/مايو 2024، الساعة 2:20 مساءً

https://alforatnews.iq/news/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-21-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%8B-%D9%85%D9%86-

4 – المصدر أسماء المصارف التجارية والإسلامية العاملة بالعراق والمجازة من قبل البنك المركزي العراقي لسنة 2020،

https://iq.gov.mot.tcm/?page=61

5 _ المصرف التجاري العراقي، المراسلون، بجون تاريخ، تاريخ الدخول 17 أيار/مايو 2024 ، في الساعة 4:30 مساءً

https://cbiq.com.iq/international-banking/correspondent-banks/index.html

6 –الإرشادات المتصلة بخدمات البنك المراسل، هيئة تنظيم مركز قطر للمال، بدون تاريخ، تاريخ الدخول 17 أيار/مايو 2024، الساعة 6:10 مساءً

https://www.qfcra.com/arqa/Publications/Documents/Guidance%20on%20Correspondent%20Banking-Final.pdf?_t=1629920023

7- Divide Aldous, Foreign Correspondent Banking - Regulators Encourage U.S. Banks to Keep Doing It, ButTheir Regulations Have Been Discouraging, 2017. Accessed in 18 May 2024 5:00.

https://www.vorys.com/publication-Foreign-Correspondent-Banking-Regulators-Encourage-U-S-Banks-to-Keep-Doing-It-But-Their-Regulations-Have-Been-Discouraging.